

وفي عصر متأخر ، وبعد أن اتخذت العقائد والعبادات والنظم السياسية والاجتماعية وضعاً محددًا في القرنين الثاني والثالث للهجرة نشأ رأي عام معين فيما يتعلق بالثقة بمعظم رواة الحديث وقيمة رواياتهم وقد اعتبرت أصول العقائد التي اشتملت عليها كتب مالك ابن أنس والشافعي وغيرهما من العلماء صحيحة في نظر طوائف واعتبرت ثقة على وجه خاص فيما روته من أحاديث محمد . ومع مضي الزمن لم يجرؤ أحد على الشك في صحة هذه الأحاديث ؛ ولم يصبح في الإمكان اعتبار رجال كأبي هريرة - الذي يرجع إليه الفضل في تداول هذه الأحاديث - من الكاذبين . بل سلم على وجه عام بصحة كثير من الأحاديث التي تتضمن أخطاء تاريخية شديدة الوضوح^(١)، ولم يرفض شيء منها إلا ما كان لا يتعارض مع ما وقع الإجماع على صحته . على أن الميل على العموم كان متوجهاً إلى الثقة بمثل هذه الأحاديث أيضاً إذا أمكن على الأقل تفسيرها بروح من التوفيق

وعلى مر الزمن فقدت الخلافات القديمة كل أهمية عملية عند الأجيال الناشئة ، ووجد أن معظم الأحاديث المتصلة بهذه الخلافات ، ولو أن بعضها يعارض البعض الآخر معارضة قوية . إلا أنه أمكن البعض في الغالب التوفيق بينها بفضل المهارة في تفسير مضمونها . وعلى هذا أصبح رفض الحديث يعد عملاً متطرفاً لا يلجأ إليه إلا عند اليأس من تأويله (انظر Snouck Hurgronje المنصدر المذكور آنفاً) والأحاديث العديدة المتناقضة في موضوع بعينه ، والتي سلم بصحتها وذكرت في مجموعات الأحاديث جنباً إلى جنب تمد المؤرخ في الغالب بدليل لا يقوم على التطور الداخلي للإسلام .

على أن الأحاديث مع هذا لم تكن كلها متساوية القيمة عند علماء المسلمين . بل جعلوها أنواعاً متفاوتة تميزها تعريفات فنية معينة تبعاً لاكمال الإسناد والثقة بالمحدثين ، الخ ...

سويده لبحثنا ما قال وحققناه ، ولكن جاء شيء مهم ، يوقع الوهم في نفس القارئ أنه نقد ومعلق بنقد .

(١) ابن الأحاديث التي تتضمن أخطاء تاريخية شديدة الوضوح ١٩